

تحرير الكلام
في دفع الشبهات عن نوح عليه السلام
(دراسة قرآنية)

Edit speech

In repelling suspicions about Noah, peace be upon him
(Quranic study)

إعداد

الدكتور ربيع يوسف شحاته الجهمي

الأستاذ المشارك في القرآن وعلومه
بقسم الدراسات الإسلامية، بكلية التربية والآداب
بجامعة تبوك بالمملكة العربية السعودية

Dr. Rabie Youssef Shehata Al-Jahmi

Associate Professor in the Qur'an and its Sciences

Department of Islamic Studies, College of Education and Arts

University of Tabuk, Kingdom of Saudi Arabia

ralghmy@ut.edu.sa

ملخص البحث

يتناول هذا البحث بالدراسة التفسيرية دفع الشبهات المثارة في تفسير بعض الآيات الواردة في قصة نبي الله نوح عليه السلام؛ حيث نسب إليه في تفسيرها ما يتعارض مع ظاهر القرآن وسياقه، ودلالات ألفاظه، وما يتعارض مع المتفق عليه في عصمة الأنبياء. ويهدف البحث إلى الدفاع عن القرآن الكريم، والأنبياء عليهم السلام، بتفنيد تلك الشبهات وبيان التفسير الصحيح لتلك الآيات التي أسيء فهمها، وحاول البعض من خلالها الطعن في مقام الأنبياء والانتقاص منهم؛ كما يهدف إلى الحفاظ على مكانة الدين ومنزلته في نفوس الناس، وقطع الطريق أمام الطاعنين في القرآن الكريم والأنبياء عليهم السلام؛ لئلا يغتر بهم ضعاف الإيمان وجهلاء الناس. ويقوم البحث على المنهج التحليلي النقدي، وقد أثبت: بطلان تلك الشبهات المثارة في تفسير بعض الآيات في قصة نبي الله نوح عليه السلام، وبين أنه لم يكذب قط، وأن ابنه كان من صلبه، وأن امرأته لم تقع في الزنا، وأنه لم يقع في معصية الله تعالى أبداً، وأن استغفاره لم يكن عن خطيئة، وإنما كان تواضعا لله تعالى.

الكلمات المفتاحية: تحرير الكلام - دفع الشبهات - نوح عليه السلام - دراسة تفسيرية.



Abstract:

This research deals with the exegetical study to address the doubts raised in the interpretation of some of the verses contained in the story of the Prophet of God, Noah, peace be upon him. In its interpretation, he attributed to him what contradicted the apparent meaning of the Qur'an, its context, and the connotations of its words, and what contradicted what was agreed upon regarding the infallibility of the prophets. The research aims to defend the Holy Qur'an and the Prophets, peace be upon them, by refuting these suspicions and explaining the correct interpretation of those verses that were misunderstood, through which some tried to challenge the status of the Prophets and disparage them. It also aims to preserve the status of religion and its status in the hearts of people, and block the way for those who challenge the Holy Qur'an and the Prophets, peace be upon them. So that weak people of faith and ignorant people will not be deceived by them.

The research is based on the critical analytical approach, and has proven: the invalidity of those suspicions raised in the interpretation of some verses in the story of God's Prophet Noah, peace be upon him, and it has shown that he never lied, that his son was from his lineage, that his wife did not commit adultery, and that he did not commit a sin. God Almighty forever, and that his seeking forgiveness was not due to a sin, but rather was humility to God Almighty.

Keywords: editing speech - removing suspicions - Noah, peace be upon him - an interpretive study.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛

فإن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - صفوة الله تعالى من خلقه، ولهم من الفضل والمنزلة عنده سبحانه ما ليس لغيرهم، كيف لا وهم حملة وحيه إلى عباده؛ قال الله تعالى: ﴿وَلِيَهُمْ عِنْدَنَا لِمَنْ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٧]، وقال سبحانه: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿٧٥﴾﴾ [الحج: ٧٥].

ولأن الله تعالى تكفل بحفظ كتابه الكريم؛ فقد حفظ لنا فيه ذكرهم، وقصص علينا فيه فيضا من قصصهم؛ تذكرة للمؤمنين، وعبرة لأولي الألباب؛ قال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنَّا فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ [يوسف: ١١١].

ولا يخفى أن القرآن الكريم مقصود بالطعن من أعداء الإسلام منذ نزوله على قلب النبي ﷺ؛ بغيا وحسدا من عند أنفسهم، ولا تزال سهامهم توجه إلى ساحته الكريمة حتى يومنا هذا؛ من الملحدين وأضرابهم، كما كان الأمر قديما وزيادة؛ ضرورة أن أبواب التواصل بين أرجاء الدنيا قد انفتحت على مصراعيها، واختبأ الحاقدون خلف أستارها الواهية، ليبتوا سموهم وأفكارهم الباطلة، لابسين لباسا آخر - كالعلمانية، والحدائث، والليبرالية وغيرها - ينطلي على بعض الجهلاء؛ ليخفوا وراءه كل أنواع الحقد والمكر والحسد والبغض.

وقد نال الأنبياء - عليهم السلام - قدرٌ عظيمٌ من حقد أولئك المبطلين، من قديم، فباتوا يؤولون آيات القرآن الكريم تأويلا باطلا، يخدم أهواءهم وشهواتهم، فنسبوا إليهم ما لا يليق بساحتهم، وهم أظهر الخلق قلوبا، وأعظمهم إيمانا؛ الأمر الذي يدعونا إلى مواصلة الذب عن كتاب الله تعالى وعن أنبيائه عليهم السلام، ما بقي فينا عرق ينبض؛ حتى لا يغتر بباطلهم إلا من ختم الله على قلبه، وجعل على بصره غشاوة.

ولا ريب أنه قد ساهم في نشر هذا الباطل واستساغته ذكر بعض المفسرين لتلك الأقوال المرجوحة، والروايات الضعيفة، التي تخالف ظاهر القرآن الكريم، وسياقه، ودلالات ألفاظه، ولا تليق بمقام الأنبياء عليهم السلام؛ دون تنفيذ أو إبطال لها.



ويأتي هذا البحث (تحرير الكلام في دفع الشبهات عن نوح عليه السلام، دراسة قرآنية)، بياناً للتفسير الصحيح للآيات الكريمة التي أثّرت في تفسيرها شبهات تقدر في عصمته عليه السلام، وانتصاراً له ولغيره من الأنبياء عليه السلام، وقياماً بالواجب نحو تنزيه ساحتهم مما نسب إليهم من المعاصي والآثام، وإحقاقاً للحق وإبطالاً للباطل.

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث فيما يأتي:

- ١- أن الدفاع عن القرآن الكريم واجب ديني قائم في كل زمان ومكان.
- ٢- أن إظهار التفسير الصحيح لما تثار حوله شبهات واجب ديني في كل زمان ومكان.
- ٣- أن بيان التفسير الحق سبب عظيم في هداية من ضلوا الطريق، وباب قوي لزيادة إيمان المؤمنين.

٤- أن مواصلة الكتابة في دفع الشبهات عن الأنبياء -عليهم السلام- فيه انتصار لمقام النبوة، وحفظ له في قلوب الناس؛ حتى لا ينساها الناس فيستهينوا بشرع الله تعالى!

٥- أن في القيام بهذا الواجب قضاء على الفتنة في مهدها، وقطع للطريق أمام أعداء الدين، الذين لا تهنأ لهم في الكيد له عيشة، ولا يهدأ لهم في عداوته بال.

أهداف البحث: تتمثل أهداف هذا البحث فيما يأتي:

١- بيان التفسير الصحيح لآيات كريمات أثّرت فيها شبهات تقدر في عصمة نبي الله نوح عليه السلام.

٢- الدفاع عن القرآن العظيم، بإظهار التفسير الصحيح لتلك الآيات التي أسيء فهمها، وحاول البعض من خلالها الطعن في مقام الأنبياء -عليهم السلام- والانتقاص منهم.

٣- الدفاع عن واحد من صفوة خلق الله تعالى، ومن أولي العزم من الرسل، وفي الدفاع عنه دفاع عن دين الله تعالى؛ إذ هو أحد حملة وحيه عز وجل إلى خلقه.

٤- فضح الطاعنين في القرآن الكريم وفي سير الأنبياء والمرسلين -عليهم السلام-، بتفنيد شبههم وإبطال باطلهم؛ لئلا يغتر بهم ضعاف الإيمان وجهلاء الناس.

الدراسات السابقة:

* لا ريب أن تلك الشبهات التي تثار على القرآن الكريم، وعلى أنبياء الله تعالى ورسوله، قد أثير كثير منها من قديم، وأن بعض المفسرين قد تعرضوا لتفنيدها في تفاسيرهم، على اختلاف مشاربهم، ومناهجهم، وأساليبهم، في مواضع متفرقة من تفسير القرآن الكريم، بين مقل ومكثر، إيجازاً تارة وإطناباً أخرى.

- ويأتي هذا البحث ليجمع ما جادت به قرائح أولئك الأئمة، مما جاء متفرقا في تفاسيرهم، وينتقي أصح وجوه التفسير، وأقوى وجوه الرد.

إضافة إلى ذلك فقد ترك لنا القدامى مؤلفات خاصة في الدفاع عن الأنبياء وتنزيههم عما لا يليق بعصمتهم، ومن ذلك: تنزيه الأنبياء للشريف المرتضي، (ت ٤٣٦هـ)، وعصمة الأنبياء للرازي، (ت ٦٠٦هـ)، وتنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء لابن خُمَيْر، (ت ٦١٤هـ)؛ لكن هذه المصنفات يصعب على كثير من الناس فهم نصوصها، بل لا يطالعها أحيانا كثيرة إلا المتخصصون؛ لما فيها من إيجاز شديد، وغموض أحيانا، ولما يسيطر على بعضها من الأدلة العقلية والمنهج الجدلي.

- ويأتي البحث الحالي ليتناول تفنيد الشبهات التي أثيرت في تفسير آيات كريمات في قصة نبي الله نوح - عليه السلام - بأسلوب سهل مبسط يفهمه العامة، ولا ينأى عن المنهج العلمي، دون إطناب أو إخلال.

** وأما الدراسات الحديثة والمعاصرة: فلم أعثر - بعد بحث - على دراسة تناولت قضية البحث الحالي بهذا العنوان وهذا المنهج، وإنما وجدت دراسات تناولت بعيدة عن مضمون هذا البحث ومنهجه، ومنها:

١- الإبطال لما نسب إلى الأنبياء من شبه الشرك الضلال، بحث للدكتور/ سليمان بن صفيّة، مشور على شبكة المعلومات، دون بيان دار النشر أو التاريخ.

- ولم يتعرض لقضايا البحث الحالي جملة وتفصيلا.

٢- إعلام المسلمين بعصمة النبيين للشيخ إسحاق عزوز المكي، ١٩٩٥م.

- ولم يتعرض لقضايا البحث الحالي إلا في نصف صفحة.

٣- القيم الدعوية والتربوية المستفادة من قصة نبي الله نوح عليه السلام في ضوء القرآن الكريم، بحث للدكتور/ راشد سعد العليمي، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، بدولة الكويت.

٤- المسائل العقديّة في قصة نوح عليه السلام عرض ودراسة، بحث للدكتور/ إبراهيم محمد عبد الفتاح، جامعة مؤتة، بالأردن، ٢٠٢٠م.

٥- تأملات في قصة نوح عليه السلام، بحث للدكتور رمضان عبد العزيز، مشور على شبكة المعلومات، دون بيان دار النشر أو التاريخ.

٦- دعاء نوح في القرآن عرض ودراسة، بحث للدكتور محمد عبد الجليل، مشور على شبكة المعلومات، دون بيان دار النشر أو التاريخ.



- ٧- سمات الداعية، رؤية قرآنية لنموذج نوح عليه السلام، بحث للدكتور/ حسين علي الزومي، منشور بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية، جامعة الأزهر، العدد (٣٤).
- ٨- من أسرار النظم القرآني في قصة نوح عليه السلام مع أبنائه، بحث للدكتور/ أمينة سليم، منشور بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية، جامعة الأزهر، بدون تاريخ.
- وواضح من عناوين البحوث السابقة من الثالث حتى الثامن أن موضوعاتها بعيدة عن موضوع البحث الحالي.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي النقدي، حيث ذكرت الآيات المراد دراستها، وذكرت ما أثير في تفسيرها من شبهات تقدر في عصمة نبي الله نوح عليه السلام، وفندتها تفنيدا علميا، يأتي عليها من الأساس، ويثبت التفسير الصحيح لها، سائرا في ذلك على سنن الأئمة الأعلام، مستعينا بما سطره في مؤلفاتهم، بما يوضح المراد، وفي الغرض الذي سيق له البحث، بأسلوب بيّن واضح.

خطة البحث:

اقتضت العمل في هذا البحث أن يقسم إلى مقدمة، وتمهيد، ومطلبين، وخاتمة.

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

المطلب الأول: بين يدي البحث، وفيه مقدمتان.

الأولى: الشبهات، ماهيتها، ومناشئها.

والثانية: عصمة الأنبياء عليهم السلام، مفهومها، ومنهج أهل السنة فيها.

المطلب الثاني: دفع الشبهات المثارة في تفسير آيات كريمة من قصة نوح عليه السلام أولا: الآيات التي أثير في تفسيرها شبهات في حق نوح عليه السلام.

ثانيا: الشبهات المثارة في تفسير هذه الآيات الكريمة والجواب عنها، وهي خمس شبهات:

الشبهة الأولى: الادعاء بوقوعه - عليه السلام - في الكذب.

الشبهة الثانية: الادعاء بأن طلبه من الله تعالى نجاته ابنه كان عملا غير صالح (معصية).

الشبهة الثالثة: الادعاء بوقوعه فيما نهاه الله عنه، وفي القول بغير علم.

الشبهة الرابعة: الادعاء بأن طلبه نجاته ابنه كان محض الجهل، وأن الله زجره على فعله هذا.

الشبهة الخامسة: الادعاء بأنه اعترف بوقوعه في الذنب.



ثم الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته، ثم فهرس المصادر والمراجع. وأسأل الله تعالى أن يتقبل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله ذخراً لي يوم الدين، وأن يعفو عن تقصيري وزللي، فما أردت إلا الحق، وحسبي أنني اجتهدت، والمجتهد - إن صحت نيته - مأجور، أخطأ أو أصاب، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *



المطلب الأول

بين يدي البحث

المقدمة الأولى: الشبهات، مفهوماً، ومناشئها:

أولاً: مفهوم الشبهات:

- أما في لغة العرب: فالشُّبُهَات: جمع شُبُهَةٍ، أو شُبُهٍ، مثل: غُرْفَةٍ: غُرُفَاتٍ وَغُرُفٍ، تَقُولُ: اشْتَبَهَ الأَمْرُ: إِذَا اخْتَلَطَ، واشْتَبَهَ عَلَيَّ الشَّيْءُ، وَإِنِّي لَفِي شُبُهَةٍ مِنْهُ، والشُّبُهَةُ وَالاشْتِبَاهُ: الالتباسُ، قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ شُبُهَتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]. وأَمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ وَمُشَبَّهَةٌ: مُشْكَلَةٌ يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَاشْتَبَهَتْ الأُمُورُ وَتَشَابَهَتْ: التَّبَسَّتْ فَلَمْ تَتَمَيَّزْ وَلَمْ تَظْهَرْ، وَشَبَّهْتُهُ عَلَيْهِ تَشْبِيهًا: لَبَّسْتُهُ عَلَيْهِ تَلْبِيسًا^(١).

وهكذا يدور معنى الشبهة لغة حول: الاختلاط، والإشكال، والالتباس، وعدم التمييز. سواء كان ذلك عن عمد من الفاعل، أو عن جهل.

- وأما في الاصطلاح: فقيل: هي «في العَقِيدَةِ: المَأْخُذُ المُلبَسُ، سُمِّيَتْ شُبُهَةً لِأَنَّهَا تُشْبِهُ الحَقَّ»^(٢)، و«في الشرع: «ما التبس أمره فلا يُدرى أحلال هو أم حرام، وحق هو أم باطل»^(٣). وبناء على المراد بالشبهة في اللغة وفي الاصطلاح يمكن تعريف الشبهات المثارة في تفسير آيات القرآن الكريم بأنها: (كل تفسير لآيات القرآن الكريم يكون مختلطا صوابه بخطئه، أو مُشْكَلًا لا يتبين صوابه، أو مُلبَسًا الحق بالباطل؛ ناشئا عن جهل من قائله، أو عن عمد منه، ولا يميزه إلا أهل العلم).

ثانياً: مناقشئ الشبهات المثارة حول القرآن الكريم والأنبياء عليهم السلام:

لا يمكن حصر مناقشئ الشبهات المثارة في تفسير القرآن الكريم لاختلاف الطاعنين وكثرتهم، وتجدد طعونهم، لكنها في الغالب تعود إلى الآتي:

(١) يراجع: الصحاح للجوهري: ٦/ ٢٢٣٦، ومقاييس اللغة لابن فارس: ٣/ ٢٤٣، ولسان العرب لابن منظور: ١٣/ ٥٠٣-

٥٠٥، والمصباح المنير للفيومي: ١/ ٣٠٣، والمفردات في غريب القرآن للراغب: ص ٤٤٣.

(٢) المصباح المنير للفيومي: ١/ ٣٠٣.

(٣) المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١/ ٤٧١.



(١) التهجم على تفسير القرآن الكريم دون العلم بقواعد التفسير، ودون تحصيل العلوم الواجب توفرها في المفسر.

(٢) سوء الفهم لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية.

(٣) الجهل بمقاصد القرآن الكريم والسنة النبوية.

(٤) بتر النصوص، ولي أعناقها، وإخراجها من سياقها.

(٥) اتباع الهوى، وانحراف الفكر، وضلال العقيدة.

(٦) الاعتماد على الروايات الضعيفة، أو المكذوبة، أو الإسرائيلية.

(٧) الجهل بالسنة النبوية وشروحها.

(٨) اعتماد أقوال أعداء الإسلام من المستشرقين وأذيانهم.

المقدمة الثانية: عصمة الأنبياء عليهم السلام، مفهومها، ومنهج أهل السنة فيها.
أولاً: مفهوم عصمة الأنبياء:

- أما في لغة العرب:

فالعصمة: المنع، والوقاية، يقال: عَصَمَ اللَّهُ عَبْدَهُ: وقاه مما يُوبِقُهُ، ويقال: عَصَمَهُ يَعْصِمُهُ: منعه ووقاه، قال تعالى على لسان ابن نوح عليه السلام: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ مِنَ الْآلَمَاءِ﴾ [هود: ٤٣] أي: يمنعني من تغريق الماء. ويقال: اعتصم فلان بالله إذا امتنع به، واعتصمت بالله: امتنعت بلطفه من المعصية^(١).

- وأما في الاصطلاح:

فقد تعددت أقوال العلماء في تعريفها، بألفاظ متقاربة المعنى، حيث قيل في تعريفها: «حفظ الله إياهم من النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النفسية، والنصرة والثبات في الأمور، وإنزال السكينة عليهم»^(٢).

وقيل: «هي حفظه تعالى إياهم أولاً بما خصهم به من صفاء الجوهر، ثم بما أولاهم من الفضائل الجسمية، ثم بالنصرة وبتثبيت أقدامهم، ثم بإنزال السكينة عليهم وبحفظ قلوبهم وبالتوفيق، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الرُّسُولَ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]»^(٣).

(١) يراجع: الصحاح: ١٤٦٥/٢، ولسان العرب: ١٢/٤٠٣، ٤٠٤، مادة (عصم).

(٢) فتح الباري لابن حجر: ١١/٥٠٢.

(٣) المفردات للراغب: ص ٣٣٦، ٣٣٧.



وقيل: «حفظ الله ظواهر الرسل وبواطنهم من التلبس بمنهي عنه ولو نهى كراهة»^(١).
قال القرطبي في تفسيره: «وسميت العصمة لعصمة لأنها تمنع من ارتكاب المعصية»^(٢).
ثانياً: منهج أهل السنة في عصمة الأنبياء عليهم السلام:
- أما عصمتهم من الكفر والشرك وكل ما يتصل بتبليغ الرسالة:
فقد أجمع أهل السنة والجماعة على عصمتهم من الكفر والشرك قبل البعثة وبعدها عمداً
وسهواً^(٣). كما أجمعوا على عصمتهم عن الكذب والتحريف في كل ما يتعلق بتبليغ رسالات
الله تعالى، عمداً وسهواً، وإلا لارتفع الوثوق بالأداء، وفات بذلك الغرض المقصود من البعثة^(٤).
وأجاز الخوارج والروافض صدور الكفر والشرك منهم قبل البعثة وبعدها^(٥).
- وأما عصمتهم فيما يتعلق بالفتيا: فأجمع أهل السنة والجماعة على عصمتهم من الخطأ
في الفتيا عمداً، وانقسموا في عصمتهم من الخطأ فيه سهواً: فقال بعضهم بعصمتهم منه أيضاً،
وأجازه آخرون^(٦).

- وأما عصمتهم من الوقوع في الكبائر والصغائر:
أما الكبائر: فقد أجمع أهل السنة والجماعة على عصمتهم من الوقوع فيها بعد البعثة؛ نقل
الإجماع على ذلك: القاضي عياض، وأبو بكر الباقلاني، وابن حزم، وابن حجر، والشوكاني،
وابن الحاجب وغيرهم^(٧).
والمحققون من أهل السنة على أنهم معصومون من الوقوع في الكبائر قبل البعثة أيضاً^(٨).
وأما الصغائر: فقد أجاز أكثر أهل السنة وقوع الصغائر منهم قبل البعثة وبعدها؛ قال القاضي
عياض: «وأما الصغائر: فجزؤها جماعة من السلف وغيرهم على الأنبياء، وهو مذهب أبي جعفر

(١) شرح الجوهرة للشيخ: عبد السلام اللقاني: ص ١٠٩ .
(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٨٩/٩، ١٩٠ .
(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ للقاضي عياض: (١٥٠/٢-١٥٢)، والتفسير الكبير: (٤٥٥/٣) والجامع لأحكام
القرآن: ٢٥/٧ .
(٤) الشفا: ١٦٩-١٧١، ١٨٧، والتفسير الكبير: ٤٥٥/٣، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٨٩/١٠، ومنهاج السنة
النبوية له: ٤٧٠/١، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني: ٣٠٧/٢ .
(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم: ٢/٤ .
(٦) التفسير الكبير: ٤٥٥/٣ .
(٧) الشفا: ٣٩١/٢، والفصل في الملل والأهواء والنحل: ٢٥/٤، وفتح الباري لابن حجر: ٦٩/٨، إرشاد الفحول
للسوكاني: ٩٨/١ .
(٨) الشفا: ٣٣٥/٢ .



الطبري وغيره من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين»^(١).
والمحققون من أهل السنة على أنهم -عليهم السلام- معصومون بعد البعثة من الوقوع في الصغائر التي فيها شين ونقص؛ وأنها واقعة منهم على جهة الندرة والخطأ والنسيان أو الاجتهاد والتأويل، لا على سبيل التعمد، وأنهم - عليهم السلام- وإن كانت النصوص قد شهدت بوقوع ذنوب منهم؛ لكن ذلك لم يُخَلِّ بمناصبهم، ولا قَدَحَ في رتبهم، بل قد اجتباهم الله وهداهم، ومدحهم وزكاهم، واختارهم واصطفاهم، صلوات الله وسلامه عليهم^(٢).
وذهب الشيعة إلى عصمتهم من الوقوع في الصغائر قبل البعثة وبعدها^(٣).
وهنا أمر مهم ينبغي التنبيه إليه، وهو أن القائلين بجواز وقوع الصغائر من الأنبياء عليهم السلام بعد البعثة مجمعون على أنهم معصومون من الإقرار عليها، حتى لا يُتأسى بهم فيها إذا أُقروا عليها؛ لأن الإقرار عليها يقتضي أنها ليست ذنوبا؛ كما صرح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤).

* * *

(١) الشفا: ١٤٤ / ٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١ / ٣٠٨، ٣٠٩، ويراجع: إرشاد الفحول للشوكاني: ١ / ٩٨-١٠٢.

(٣) تنزيه الأنبياء للشريف المرتضى: ص ١٥، وعصمة الأنبياء للرازي: ص ٤٠.

(٤) الاستقامة لابن تيمية: ١ / ٤٠١، بتصرف يسير.



المطلب الثاني

دفع الشبهات المثارة في تفسير آيات كريمة من قصة نوح عليه السلام

أولاً: الآيات التي أثير في تفسيرها شبهات في حق نوح عليه السلام:

يقول الله تعالى في سورة (هود): ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرسَهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٤١﴾ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ، وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُن مَعَ الْكَافِرِينَ ﴿٤٢﴾ قَالَ سَوِّئٌ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُعْرَفِينَ ﴿٤٣﴾ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأْهِ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَىٰ الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِن أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَنْتُوخُ إِنَّهُ، لَيْسَ مِن أَهْلِكَ إِنَّهُ، عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ، عِلْمٌ إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ، عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٤٧﴾ قِيلَ يَنْتُوخُ أَهِيْطُ بِسَلْمٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ وَأُمَّمٌ سَمِعَتْهُمُ ثُمَّ يَمْسُهُمْ مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٨﴾ ﴾ [سورة هود: ٤٠ - ٤٨] .

ثانياً: الشبهات المثارة في تفسير هذه الآيات الكريمة والجواب عنها:

أثيرت في تفسير هذه الآيات الكريمة عدة شبهات، ذكرها كثير من العلماء^(١)، وخلاصتها: أنه - عليه السلام - وقع بعد بعثته في عدد من كبائر الذنوب، وها هي تلك الشبهات متبوعة بما يفندها ويدحضها، ويبين التفسير الصحيح.

الشبهة الأولى: الادعاء بوقوعه - عليه السلام - في الكذب:

وتتمثل في أن قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام: ﴿ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِن أَهْلِي ﴾ [هود: ٤٥] يعد كذباً؛ لأن الله تعالى ردَّ عليه بقوله سبحانه: ﴿ قَالَ يَنْتُوخُ إِنَّهُ، لَيْسَ مِن أَهْلِكَ إِنَّهُ، عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ [هود: ٤٦]، وهذا يدل على أنه لم يكن ابناً له، وأنه - عليه السلام - وقع في الكذب، والكذب معصية من كبائر الذنوب^(٢).

(١) ينظر: جامع البيان للطبري: ١٥ / ٣٤٠، ٣٥٢، تنزيه الأنبياء للشريف المرتضى: ص ٣٧-٤٢، وعصمة الأنبياء للرازي: ص ٥٧-٦٠، والتفسير الكبير له: ١٨ / ٣٥٧-٣٥٩، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٤ / ٢٨٢، وغيرها من كتب التفسير.
(٢) ينظر: جامع البيان للطبري: ١٥ / ٣٤٠، ٣٤١، تنزيه الأنبياء للشريف المرتضى: ص ٣٧، ٣٨، وعصمة الأنبياء للرازي:

وروا في توجيه ذلك قولين: أحدهما: أنه كان ابن امرأته من زوج آخر، بدلالة قوله تعالى على لسانه: ﴿رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥]، ولم يقل: «رب إن ابني مني»^(١). والثاني: أنه كان ابن زنا، والعياذ بالله تعالى، بدلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]، وقوله تعالى مخبرا عن امرأتي نوح ولوط عليهما السلام: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠]، وأن هذه الخيانة كانت بالزنا^(٢).

والجواب عن تلك الشبهة يتمثل في الآتي:

أولاً: أن ادعاء وقوعه - عليه السلام - في الكذب ادعاء باطل؛ لمخالفته نص القرآن الكريم وسياقه، ودلالات ألفاظه؛ فقد قال الله تعالى مخبرا عنه: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ [هود: ٤٢]، ومحال أن يكون ابن زنا ثم يخبر الله عز وجل عنه أنه نأدى ابنه، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. وجمهور السلف والخلف على أن نوحا - عليه السلام - لم يكذب في قوله ﴿رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾؛ لأنه كان ابنه من صلبه حقا وليس كذبا، وأنه ما زنت امرأة نبي قط؛ روى ذلك عن ابن عباس وغير واحد من السلف رضى الله عنهم، واختاره جمهور المفسرين^(٣).

ثانياً: وجه جمهور المفسرين قول الله تعالى لنوح عليه السلام: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] بتوجيهين: أحدهما: أن المعنى: إنه ليس من أهل دينك وولايتك الذين وعدت أن أنجيهم معك؛ كما قال تعالى: ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]، والتقدير: وأسأل أهل القرية؛ روى ذلك عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، واختاره كثير من المفسرين^(٤).

ص ٥٧، والتفسير الكبير له: ٣٥٧-٣٥٩، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢٨٢/٤، وغيرها من كتب التفسير.

(١) روي عن أبي جعفر الباقر، ينظر: النكت والعيون للماوردي: ٢/٤٧٥، والكشف والبيان للثعلبي: ٥/١٧٢، ومعالم التنزيل للبعوي: ٢/٤٥١، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢٨٢/٤.

(٢) روي عن مجاهد، والحسن، وابن جريج، وعبيد بن عمير، ينظر: جامع البيان للطبري: ١٥/٣٤٠، ٣٤١، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: ٦/٢٠٣٩، النكت والعيون للماوردي: ٢/٤٧٥، والتفسير البسيط للواحدى: ١١/٤٣٦، والكشف والبيان للثعلبي: ٥/١٧٢، ومعالم التنزيل للبعوي: ٢/٤٥١، والمحزر الوجيز لابن عطية: ٣/١٧٦، وغيرها من كتب التفسير.

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري: ١٥/٣٤٣، ٣٤٤، والنكت والعيون للماوردي: ٢/٤٧٥، والتفسير البسيط للواحدى: ١١/٤٣٦، ٤٣٧، والكشف والبيان للثعلبي: ٥/١٧٢، ومعالم التنزيل للبعوي: ٢/٤٥١، والكشاف للزمخشري: ٢/٣٩٨، والمحزر الوجيز لابن عطية: ٣/١٧٧، وزاد المسير لابن الجوزي: ٢/٣٧٧، والتفسير الكبير للرازي: ١٨/٣٥١-٣٥٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٩/٤٦، ٤٧، والسراج المنير للخطيب الشربيني: ٢/٦١، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٤/٢٨٢، وفتح القدير للشوكاني: ٢/٥٧٠، ٥٧١، وغيرها من كتب التفسير.

(٤) ينظر: جامع البيان: ١٥/٣٤٣، ٣٤٤، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: ٦/٢٠٣٩، والنكت والعيون: ٢/٤٧٦،



والثاني: أن المعنى: إنه ليس من أهلك الذين أمرتك بحملهم في الفلك؛ لأنه ممن سبق عليه القول؛ روي ذلك عن عكرمة^(١). والقولان متقاربان كما قال الرازي^(٢).

وعضدوا رأيهم هذا بتفسير حبر القرآن ابن عباس -رضي الله عنهما- حينما سئل عن معنى قوله تعالى: ﴿فَخَانَتْهُمَا﴾ من قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَمْرَاتَ نُوحٍ وَأَمْرَاتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [التحریم: ١٠]، فقال: «أما إنه لم يكن بالزنا، ولكن كانت هذه - أي امرأة نوح عليه السلام - تخبر الناس أنه مجنون، وكانت هذه - إي امرأة لوط عليه السلام - تدل على الأضياف، ثم قرأ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]»^(٣).

قال الثعلبي: «وهذا القول أولى بالصواب وأليق بظاهر الكتاب»^(٤).

وقال ابن عطية معقبا على رواية ابن عباس: «كلام ابن عباس - رضي الله عنه - يعضده شرف النبوة ... وأما غير هذا فلا، وهذه منازع ابن عباس وحججه، وهو قوله - أي الثابت عنه -، وقول الجمهور من الناس»^(٥).

وقال الرازي: «القول الثالث: أنه ولد على فراشه لغير رشدة^(٦)، ... وهذا قول خبيث يجب صون منصب الأنبياء عن هذه الفضيحة لا سيما وهو على خلاف نص القرآن الكريم»... واستشهد بتفسير ابن عباس رضي الله عنهما لتلك الخيانة، ثم قال: «ثم الدليل القاطع على فساد هذا المذهب قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾»

والتفسير البسيط للواحدى: ٤٣٥ / ١١، وتفسير القرآن للسمعاني: ٤٣٣ / ٢، ومعالم التنزيل: ٤٥١ / ٢، وزاد المسير: ٣٧٧ / ٢، والتفسير الكبير: ٣٥٧ / ١٨، والجامع لأحكام القرآن: ٤٦ / ٩، ٤٧، والتسهيل لابن جزي: ٣٧٢ / ١، والبحر المحيط لأبي حيان: ١٦١ / ٦، وتفسير أبي السعود: ٢١٢ / ٤، وفتح القدير للشوكاني: ٥٧٠ / ٢، ٥٧١، وغيرها من كتب التفسير.

(١) ينظر: النكت والعيون: ٤٧٦ / ٢، والتفسير البسيط للواحدى: ٤٣٥ / ١١، وزاد المسير: ٣٧٧ / ٢، والتفسير الكبير: ٣٥٧ / ١٨، والجامع لأحكام القرآن: ٤٦ / ٩، ٤٧، وتفسير أبي السعود: ٢١٢ / ٤.

(٢) التفسير الكبير: ٣٥٧ / ١٨.

(٣) ينظر جامع البيان للطبري: ٣٤٣ / ١٥، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: ٣٣٦٢ / ١٠، والنكت والعيون: ٤٦ / ٦، والتفسير البسيط للواحدى: ٤٣٦ / ١١، معالم التنزيل: ٤٥١ / ٢، وزاد المسير: ٣١١ / ٤، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢٨٢ / ٤.

(٤) الكشف والبيان: ١٧٣ / ٥.

(٥) المحرر الوجيز: ١٧٧ / ٥.

(٦) أي: زنيّة، أي ابن زنا، ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٣٦٠ / ١٤.

﴿٣﴾ [النور: ٣]»^(١).

وقال ابن كثير: «قد نص غير واحد من الأئمة على تخطئة من ذهب في تفسير هذا إلى أنه ليس بابنه وإنما كان ابن زنية». ... ثم قال: «وقول ابن عباس في هذا هو الحق الذي لا محيد عنه، فإن الله سبحانه أغير من أن يُمكن امرأة نبي من الفاحشة، ولهذا غضب على الذين رموا أم المؤمنين عائشة بنت الصديق زوج النبي ﷺ، وأنكر على المؤمنين الذين تكلموا بهذا وأشاعوه»^(٢).

الخلاصة: يتبين مما سبق التفسير الصحيح لهذا الموضع، ويظهر تهافت هذه الشبهة وبطلانها؛ بطلان ما قامت عليه من التأويل المخالف لصريح القرآن الكريم، ولسياقه، ودلالات ألفاظه.

الشبهة الثانية: الادعاء بأن طلبه من الله تعالى نجاته ابنه كان عملاً غير صالح (معصية):
ومستند هذه الشبهة: أن الضمير في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦] بناء على قراءة الرفع والتنوين في ﴿عَمَلٌ﴾ إما أن يعود إلى ابن نوح، وإما أن يعود إلى سؤال نوح ربه تعالى نجاته ابنه، والقول بأنه عائد إلى السؤال أولى؛ لأنه لا يحتاج إلى إضمار، وإن كان كذلك كان التقدير: «إن هذا السؤال عمل غير صالح»، أي قولك: إن ابني من أهلي لطلب نجاته عمل غير صالح، وذلك يدل على أن هذا السؤال كان ذنباً ومعصية^(٣).

والجواب عن تلك الشبهة يتمثل في الآتي:

أنه ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ قراءتان متواترتان: الأولى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ بفتح الميم ورفع اللام منونة من ﴿عَمَلٌ﴾، ورفع ﴿غَيْرٌ﴾ وبها قرأ جمهور أهل الأداء. والثانية: بكسر الميم وفتح اللام من ﴿عَمَلٍ﴾ على أنه ماضٍ، ونصب ﴿غَيْرٍ﴾، وبها قرأ على الكسائي ويعقوب الحضرمي^(٤).

(١) التفسير الكبير: ٣٥١ / ١٨. ويراجع: الجامع لأحكام القرآن: ٢٠٢ / ١٨، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود: ٢٠١ / ٤.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢٨٢ / ٤.

(٣) التفسير الكبير للرازي: ٣٥٨ / ١٨.

(٤) يراجع: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٢٨٩ / ٢.



وقد ورد في توجيه قراءة الجمهور ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ وجهين:
الأول: أن يكون الضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ عائداً على السؤال المضمن في قوله تعالى
﴿رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥]، والمعنى: إن سؤالك إياي لنجاة ابنك عمل منك غير
صالح، وهذا مروى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة، واختيار بعض العلماء^(١).

قال السمين الحلبي عن هذا الوجه: «وهذا فيه خطرٌ عظيم، إذ كيف يُقال ذلك في حق نبي
من الأنبياء، فضلاً عن أول رسولٍ أُرسِلَ إلى أهل الأرض من بعد آدم عليهما السلام؟!»^(٢).
والثاني: أن يكون الضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ عائداً على شخص الابن مبالغة في ذمه، بمعنى: أن
ابن سيدنا نوح - عليه السلام - لما أفرط في العمل غير الصالح عدَّ كأنه كله عمل غير صالح، أو
التقدير إنَّه ذو عمل غير صالح، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو اختيار بعض
العلماء^(٣).

قال أبو حيان: «والظاهر أن الضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ عائداً على ابن نوح لا على النداء المفهوم من
قوله: (ونادى) المتضمن سؤال ربه، وجعله نفس العمل مبالغة في ذمه»^(٤).
وأما على قراءة الكسائي ويعقوب: بكسر الميم وفتح اللام من ﴿عَمِلَ﴾ على أنه ماض،
ونصب ﴿غَيْرِ﴾، فلا يعود الضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ إلا على ابن سيدنا نوح عليه السلام لأنه جرى
ذكره قبل ذلك فكفي عنه^(٥).

الخلاصة: يتبين مما سبق أن نبي الله نوح - عليه السلام - لم يقع في ذنب أو معصية. وأن هذه
الشبهة باطلة لأمرين: أولهما: أن هناك وجهاً آخر جائزاً في هذا الموضع، ويمكن حمل النص
الكريم عليه دون حرج. والثاني: أنه لا يترتب عليه قدح في عصمة نبي الله نوح - عليه السلام -،
ولهذا اختاره فريق من المحققين، بل ضَعَّف بعضهم ذلك الوجه المذكور في الشبهة؛ لما فيه
من خطر عظيم.

(١) وهو اختيار الطبري في: جامع البيان: ١٥ / ٣٥٠، ومكي ابن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن: ١ / ٣٦٦، ٣٦٧،
وأبو علي الفارسي في: الحجة للقراء السبعة: ٤ / ٣٤١، ٣٤٢، وابن زنجلة في حجة القراءات: ص ٣٤١، ٣٤٢، وأجازة:
الأصبهاني في إعراب القرآن: ص: ١٥٣، والعكبري في التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٠١.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦ / ٣٣٦.

(٣) اختاره: الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٥٥، وأبو حيان في البحر المحيط: ٦ / ١٦١، ١٦٢، وأجازة: أبو علي
الفارسي في: الحجة للقراء السبعة: ٤ / ٣٤١، ٣٤٢، وابن زنجلة في حجة القراءات: ص ٣٤٣، والأصبهاني في إعراب
القرآن: ص: ١٥٣، والعكبري في التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٠١.

(٤) البحر المحيط: ٦ / ١٦١، ١٦٢.

(٥) يراجع: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٤ / ٣٤١، ٣٤٢، وحجة القراءات لابن زنجلة: ص ٣٤١، ٣٤٢.

الشبهة الثالثة: الادعاء بوقوعه فيما نهاه الله عنه، وفي القول بغير علم:

ومستند هذه الشبهة: أن الله تعالى نهاه عن مخاطبته في شأن الذين ظلموا، حيث قال تعالى: ﴿وَأَصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا وَلَا تَخْطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُخْرَفُونَ﴾ (هود: ٣٧)، لكنه سأل الله تعالى نجاته ابنه؛ حيث قال تعالى على لسانه: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ (هود: ٤٥)، فعنفه الله تعالى بقوله: ﴿قَالَ يَنْحُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّيْ أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (هود: ٤٦)؛ فدل ذلك على أنه وقع في مخالفة ما نهاه الله عنه، وأن سؤاله هذا كان ذنباً ومعصية^(١).

كما أن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْتَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (هود: ٤٦) يدل على أن ذلك السؤال كان قد صدر لا عن العلم، والقول بغير العلم ذنب؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٣)^(٢).

والجواب عن تلك الشبهة يتمثل في الآتي:

أولاً: أما ادعاؤهم وقوعه - عليه السلام - فيما نهاه الله عنه، بمخاطبته عز وجل في شأن الذين ظلموا، يقصدون بذلك طلبه من الله تعالى نجاته ابنه: فإن المحققين من العلماء على أنه سأل الله تعالى نجاته ابنه بشرط إيمانه، لا نجاته وهو على الكفر؛ لأنه لا يليق به - عليه السلام - أن يخالف هذا النهي الصريح، وهو أحد صفوة الله من خلقه.

قال الرازي: «لا نسلم أنه دعا لابنه مطلقاً، بل بشرط الإيمان»^(٣).

وقال ابن كثير: «وقوله: ﴿وَنَادَى نُوحٌ أَبْنَاهُ وَكَانَ فِي مَعَزِلٍ يَنْبُئُ أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ (هود: ٤٢)، ... وكان كافراً، دعاه أبوه عند ركوب السفينة أن يؤمن ويركب معهم ولا يغرق مثل ما يغرق الكافرون»^(٤).

- ويكون معنى قوله: ﴿يَنْبُئُ أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ (هود: ٤٢): يا بني أسلم واركب معنا ولا تكن مع الكافرين.

(١) تأويلات أهل السنة للماتريدي: ٦ / ١٣٦، ١٣٧، والتفسير الكبير للرازي: ١٨ / ٣٥٨.

(٢) التفسير الكبير للرازي: ١٨ / ٣٥٨.

(٣) عصمة الأنبياء: ص ٥٨.

(٤) تفسير القرآن العظيم: ٤ / ٢٨٠.



- ويكون معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ أُمَّةً مِّنْ أَهْلِ﴾: طلب هدايته للإيمان، فكأنه قال: يا رب إن ابني من أهلي، فاهده للإيمان، ونجه، وقد وعدتني إنجاء أهلي ومن آمن.

- ويكون معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]: أي إنه ليس من أهلك الذين يؤمنون، فيستحقون النجاة ويتحقق فيهم الوعد؛ لأنه أصر على كفره، فسبق عليه القول بالإهلاك.

- ويكون النهي في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْتَلِنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦]: نهى عن وقوع هذا السؤال في المستقبل، ومعناه التوجيه والإرشاد لا التحذير من ذنب وقع في الماضي، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْظَمُكَ﴾ [هود: ٤٦]. وقد ورد نحوه في القرآن الكريم في حق سيدنا محمد ﷺ؛ حيث نهاه الله تعالى عن الشرك؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [سورة الزمر: ٦٥].

ثانياً: وأما ادعائهم وقوعه عليه السلام في القول بغير علم؛ استدلالاً بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْتَلِنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦]: فليس فيه ما زعموا؛ لأنه محمول - كما سبق بيانه - على الإرشاد والتوجيه لا على التعنيف والتفريع.

وغاية ما هنالك أن يكون - عليه السلام - قد خالف الأولى، لا أنه وقع في معصية.

الخلاصة: تبين مما سبق أن هذه شبهة متهاففة باطلة، وأنها مبنية على عدم الفهم الصحيح لنصوص القرآن الكريم، وتوجيهها توجيهها يتفق مع الواجب في حق الأنبياء عليهم السلام، ولا يتعارض مع النصوص الأخرى.

الشبهة الرابعة: الادعاء بأن طلبه نجاة ابنه كان محض الجهل، وأن الله زجره على فعله هذا:

ومستندهم في هذه الشبهة: أن قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْظَمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] يدل على أن ذلك السؤال كان محض الجهل؛ وهذا يدل على غاية التفريع ونهاية الزجر، وورود الجهل كناية عن الذنب مشهور في القرآن الكريم؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧] وقال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] (١).

(١) التفسير الكبير للرازي: ١٨ / ٣٥٨.

والجواب عن تلك الشبهة يتمثل في الآتي:

أن قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]، ليس فيه تقريع ولا زجر؛ بدلالة التعبير بالموعظة في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ﴾، والموعظة لا تحمل أي معنى من معاني التقريع أو الزجر، وكذلك التعبير بالمضارع في ﴿أَنْ تَكُونَ﴾ والذي يدل على الاستقبال؛ فهذا يدل على أن الله تعالى أرشده لما يكون منه في المستقبل، وهو كقوله تعالى: ﴿يَعْظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧]. ولو كان تقريعا أو زجرا لجاء بأسلوب غير الموعظة، ولجاء بصيغة الماضي.

قال الشوكاني: «قيل المعنى: أرفعك أن تكون من الجاهلين، وقال ابن العربي: وهذه زيادة من الله وموعظة رفع الله تعالى بها نوحا - عليه السلام - عن مقام الجاهلين، وأعلاه بها إلى مقام العلماء العاملين»^(١).

وقال ابن المنير في حاشيته على الكشاف: «وأما قوله سبحانه: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ فالمراد النهي عن وقوع السؤال في المستقبل، بعد أن أعلمه سبحانه باطن أمره، وأنه إن وقع في المستقبل في السؤال كان من الجاهلين، والغرض من ذلك تقديم ما يقيه عليه السلام على سمت العصمة، والموعظة لا تستدعي وقوع ذنب في الماضي، بل المقصد منها أن لا يقع الذنب في الاستقبال، ولذلك امتثل - عليه السلام - ذلك واستعاذ بالله سبحانه أن يقع منه ما نهى عنه، كما يدل عليه قوله سبحانه: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنُ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]»^(٢).

وقد قال الله تعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥] ولم يقع منه ﷺ ولا من أحد من الأنبياء والمرسلين - عليهم السلام - شرك أو جهل أصلاً.

قال الرازي: «وهذا النهي لا يقتضي إقدامه ﷺ على مثل هذه الحالة، كما أن قوله ﴿وَلَا تَطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١] لا يدل على أنه ﷺ أطاعهم وقبل دينهم»^(٣). فكذلك قوله تعالى في حق نوح عليه السلام.

وقال القاضي عياض: «المقصود وعظهم - عليهم السلام - ألا يتشبهوا في أمورهم بسمات الجاهلين، كما قال تعالى: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] وليس في آية منها

(١) فتح القدير للشوكاني: ٥٧١ / ٢.

(٢) حاشية (الانتصاف) على الكشاف لابن المنير: ٤٠٠ / ٢، وروح المعاني للآلوسي: ٢٦٨ / ٦.

(٣) التفسير الكبير: ٥٢١ / ١٢.



دليل على كونهم على تلك الصفة التي نهام عن الكون عليها، فكيف وآية نوح قبلها: ﴿فَلَا تَسْتَأْذِنُ مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦]، فَحَمَلُ ما بعدها على ما قبلها أولى، لأن مثل هذا قد يحتاج إلى إذن^(١).

الشبهة الخامسة: الادعاء بأنه اعترف بوقوعه في الذنب:

ومستند هذه الشبهة: أن نوحاً عليه السلام اعترف بإقدامه على الذنب والمعصية في هذا المقام؛ حيث قال الله تعالى على لسانه: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، واعترافه بذلك يدل على أنه كان مذنباً^(٢).

والجواب عن تلك الشبهة:

أن درجة الأنبياء عليهم السلام في الرفعة والعلو والمعرفة بالله تعالى مما يحملهم على الخوف منه جل جلاله والإشفاق من المؤاخذة مما لا يؤاخذ به غيرهم، وأنهم - في تصرفهم في أمور لم يُنهبوا عنها ولا أمروا بها، ثم أخذوا عليها، وعوتبوا بسببها، وحذروا من المؤاخذة بها، وأتوها على وجه التأويل والسهو - خائفون وجلون. وهي ذنوب بالإضافة إلى عَلِيٍّ منصبهم، ومعاصٍ بالنسبة إلى كمال طاعتهم، لا أنها كذنوب غيرهم ومعاصيهم، فهي كما قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين، أي: يرونها بالإضافة إلى عَلِيٍّ أحوالهم كالسيئات^(٣).

فسيدنا نوح عليه السلام يُعَدُّ ما صدر منه من خطأ في الاجتهاد ذنباً بالنسبة إلى عَلِيٍّ مقامه ورفعة منصبه وكمال معرفته بالله تعالى، ولذلك استعاذ بالله تعالى أن يقع منه ما نهى عنه وإلا كان من الخاسرين فضل الله تعالى ورحمته.

«والتوبة قد تحسن ممن لم يذنب قط على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى والرجوع إليه، ويكون وجه حسنها استحقاق الثواب بها ابتداء، والذي يدل عليه أنا نقول: «اللهم اجعلنا من التوابين» فلو كان حسنها مسبوقة بفعل الذنب لكان ذلك سؤالا لصيرورتنا مذنبين، وأنه لا يجوز^(٤).

ومن هذا القبيل جاء قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢].

(١) الشفا للقاضي عياض: ١٠٨/٢.

(٢) عصمة الأنبياء للرازي: ص ٥٨، ٥٩.

(٣) الشفا للقاضي عياض: ١٦٩/٢ باختصار.

(٤) عصمة الأنبياء للرازي: ص ٥١، ٥٢.



والخلاصة: أنه «لما دلت الدلائل الكثيرة على وجوب تنزيه الله تعالى الأنبياء عليهم السلام من المعاصي؛ وجب حمل هذه الوجوه على ترك الأفضل والأكمل، وحسنات الأبرار سيئات المقربين، فلهذا السبب حصل العتاب والأمر بالاستغفار، ولا يدل على سابقة الذنب، وعليه قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿٣﴾﴾ [سورة النصر كاملة]، ومعلوم أن مجيء نصر الله والفتح ودخول الناس في دين الله أفواجا ليست جميعاً بذنب يوجب الاستغفار. وقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ ﴿١٩﴾﴾ [سورة محمد: ١٩] ولم يكن النبي ﷺ مذنباً، وليس كل المؤمنين والمؤمنات مذنبين، فدل ذلك على أن الاستغفار قد يكون بسبب ترك الأولى والأفضل»^(١).

* * *

(١) التفسير الكبير للرازي: ٣٥٨/١٨، ٣٥٩.



الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فقد انتهيت بحمد الله تعالى من هذا البحث: (تحرير الكلام في دفع الشبهات عن نوح عليه السلام، دراسة قرآنية). وتبين من خلاله ما يأتي:

أولاً: أن الدفاع عن القرآن العظيم، بإظهار التفسير الصحيح لتلك الآيات التي أسيء فهمها، وحاول البعض من خلالها الطعن في مقام الأنبياء - عليهم السلام - والانتقاص منهم؛ واجب ديني عظيم، فيه حفاظ على مكانة الدين ومنزلة في نفوس الناس، وفيه أيضاً قطع للطريق أمام الطاعنين في القرآن الكريم والأنبياء عليهم السلام؛ لئلا يغتر بهم ضعاف الإيمان وجهلاء الناس. ثانياً: أن كتب التفسير لا تخلو من الأقوال التي تقدر في عصمة الأنبياء - عليهم السلام -، والمنسوبة إلى أعلام السلف، ومنهم نبي الله نوح عليه السلام، فقد نسب إليه في تفسير بعض الآيات ما يخالف ظاهر القرآن الكريم، وسياقه، ودلالات ألفاظه، ويتعارض مع المتفق عليه في عصمة الأنبياء.

ثالثاً: درج بعض أئمة المفسرين على ذكر هذه الأقوال المخالفة دون التنبيه على بطلانها أو ضعفها، وهو ما يوجب علينا مواصلة الرد والدفاع، وبيان التفسير الصحيح؛ حتى لا ينخدع بتلك الأقوال عامة المسلمين.

رابعاً: أن منشأ الشبهات المثارة في تفسير الآيات الواردة في قصة نوح - عليه السلام - كان في مجمله إما الاعتماد على الأقوال المرجوحة في التفسير، أو سوء الفهم لنصوص القرآن الكريم ودلالات ألفاظه، وسياقه.

خامساً: تبين من خلال البحث بطلان الشبهات المثارة في تفسير الآيات الواردة في قصة نبي الله نوح - عليه السلام -، حيث أثبت البحث ما يأتي:

١- بطلان الادعاء بوقوعه - عليه السلام - في الكذب، لمخالفته نص القرآن الكريم وسياقه، ودلالات ألفاظه؛ وجمهور السلف والخلف على أنه لم يكذب قط، وأن ابنه كان ابنه من صلبه حقاً، وأنه ما زنت امرأة نبي قط؛ وهذا قول جمهور المفسرين.

٢- بطلان الادعاء بأن طلبه من الله تعالى نجاة ابنه كان عملاً غير صالح (معصية)، لأن الضمير في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦] لا يعود على السؤال الذي هو طلبه، وإنما



يعود على شخص الابن، مبالغة في ذمه، بمعنى: أن ابنه لما أفرط في العمل غير الصالح عدّ كأنه كله عمل غير صالح، وهذا قول المحققين.

٣- بطلان الادعاء بوقوعه - عليه السلام - فيما نهاه الله عنه، بمخاطبته عز وجل في شأن الذين ظلموا، يقصدون بذلك طلبه من الله تعالى نجاة ابنه، وأن المحققين من العلماء على أنه سأل الله تعالى نجاة ابنه بشرط إيمانه، لا نجاته وهو على الكفر؛ لأنه لا يليق به أن يخالف هذا النهي الصريح، وهو أحد صفوة الله من خلقه.

٤- بطلان الادعاء بوقوعه - عليه السلام - في القول بغير علم؛ لأن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦] محمول على الإرشاد والتوجيه لا على التعنيف والتقريع، وغاية ما هنالك أن يكون خالف الأولى، لا أنه وقع في معصية.

٥- بطلان الادعاء بأن طلبه نجاة ابنه كان محض الجهل، وأن الله زجره على فعله هذا؛ لأن النص الكريم ﴿إِنِّي أَعْظَمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] ليس فيه تقريع ولا زجر؛ بدلالة التعبير بالموعظة، والموعظة لا تحمل أي معنى من معاني التقريع أو الزجر، وكذلك التعبير بالمضارع (تكون) والذي يدل على الاستقبال؛ فهذا يدل على أن الله تعالى أرشده لما يكون منه في المستقبل، ولو كان تقريعا أو زجرا لجاء بأسلوب غير الموعظة، ولجاء بصيغة الماضي.

٦- بطلان الادعاء بأنه اعترف بوقوعه في الذنب؛ لأن درجة الأنبياء - عليهم السلام - في أعلى ما يكون من الرفعة والعلو والمعرفة بالله تعالى، مما يحملهم على الخوف منه جل جلاله والإشفاق من المؤاخذة مما لا يؤاخذ به غيرهم، وأنهم - في تصرفهم في أمور لم يُنْهَوْا عنها ولا أُمرُوا بها، ثم أخذوا عليها، وعتبوا بسببها، وحذروا من المؤاخذة بها، وأتوها على وجه التأويل والسهو - خائفون وجلون. وهي ذنوب بالإضافة إلى عَلِيٍّ منصبهم، ومعاصٍ بالنسبة إلى كمال طاعتهم، لا أنها كذنوب غيرهم ومعاصيهم، فهي كما قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين، أي: يرونها بالإضافة إلى عَلِيٍّ أحوالهم كالسيئات.

وأخيرا: أوصي المسلمين بضرورة الرجوع إلى أهل الاختصاص والسؤال عن كل ما يطرأ عليهم من أسئلة تتصل بمعاني القرآن الكريم، لا سيما الآيات التي أثيرت في تفسيرها شبهات، وأن لا ينخدعوا بما ذكر منها منسوباً إلى أعلام السلف في أمهات كتب العلم؛ لأن الأمر يحتاج إلى تدقيق وتحليل وبيان.

والله تعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وذخرا لي يوم الدين، والله تعالى أعلم.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...



المصادر والراجع

- ١) إرشاد العقل السليم، لأبي السعود، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- ٢) إرشاد الفحول، للشوكاني، ط/ دار الكتاب العربي، ١٩٩٩ م
- ٣) الاستقامة، لابن تيمية، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود، بالسعودية، ١٤٠٣ هـ.
- ٤) إعراب القرآن الأصبهاني، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٥ م.
- ٥) الانتصاف، لابن المنير، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧ م.
- ٦) البحر المحيط لأبي حيان، ط/ دار الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.
- ٧) تأويلات أهل السنة للماتريدي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون.
- ٨) التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ط/ عيسى البابي الحلبي، بالقاهرة، بدون تاريخ.
- ٩) التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، ط/ شركة دار الأرقم، بيروت، ١٤١٦ هـ.
- ١٠) تفسير ابن عرفة، لابن عرفة المالكي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨ م.
- ١١) التفسير البسيط للواحدي، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٣٠ هـ.
- ١٢) تفسير القرآن العظيم: لابن أبي حاتم، ط/ مكتبة نزار الياز بمكة المكرمة، بدون.
- ١٣) تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، ط/ دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٦ م.
- ١٤) تفسير القرآن للسمعاني، ط/ دار الوطن، الرياض، ١٩٩٧ م.
- ١٥) التفسير الكبير للرازي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠ م.
- ١٦) تنزيه الأنبياء، للشريف المرتضى، ط/ المدرسة العليا، طهران، ١٤٢٢ هـ.
- ١٧) جامع البيان، للطبري، ط/ دار الريان للتراث بالقاهرة، ١٩٨٧ م.
- ١٨) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ط/ دار الحديث، بالقاهرة، ١٩٩٦ م.
- ١٩) حجة القراءات لابن زنجلة، ط/ دار الرسالة، بيروت، ١٤٣٩ هـ.
- ٢٠) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، ط/ دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩٣ م.
- ٢١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ط/ دار القلم، دمشق، بدون طبعة.
- ٢٢) روح المعاني للاكوسي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ هـ.
- ٢٣) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، ط/ دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢ هـ.
- ٢٤) السراج المنير، للخطيب الشربيني، ط/ مطبعة بولاق الأميرية، بالقاهرة، ١٢٨٥ هـ.
- ٢٥) شرح جوهرة التوحيد لعبد السلام اللقاني، ط/ مكتبة صبيح، القاهرة، ١٩٦٥ م.



- (٢٦) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ للقاضي عياض، ط/ النشرتي، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- (٢٧) الصحاح للجوهري، ط/ دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.
- (٢٨) عصمة الأنبياء، للإمام الرازي، ط/ مؤسسة الثقافة الدينية، بالقاهرة، ١٩٨٦م.
- (٢٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ط/ دار المعرفة، بيروت، بدون.
- (٣٠) فتح القدير، للشوكاني، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.
- (٣١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري، ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون.
- (٣٢) الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧م.
- (٣٣) الكشف والبيان، للثعلبي، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
- (٣٤) لسان العرب: لابن منظور، ط دار صادر، بيروت، بدون.
- (٣٥) لوامع الأنوار البهية للسفاريني، ط/ مؤسسة الخافقين، دمشق، ١٩٨٢م.
- (٣٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية، ط/ مجمع الملك فهد، بالمدينة النبوية، ١٩٩٥م.
- (٣٧) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- (٣٨) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ
- (٣٩) المصباح المنير، للفيومي، ط/ المكتبة العلمية، بيروت، بدون.
- (٤٠) معالم التنزيل للبغوي، ط/ دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ.
- (٤١) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ط/ عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- (٤٢) المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط/ دار الدعوة، بالقاهرة، بدون.
- (٤٣) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ط/ دار المعرفة، بيروت.
- (٤٤) مقاييس اللغة لابن فارس، ط/ دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
- (٤٥) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨٦م.
- (٤٦) النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ط/ دار الكتاب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- (٤٧) النكت والعيون للماوردي، ط/ دار الكتب العلمية، لبنان، بدون.

* * *

